مجلـــة القانـــون مجلـــة علمـــية نصـف سنـــوية محكّـــمة معتمـــدة تصدر عن كلية القانون جامعة طرابلس

قراءة نقدية تحليلية في الإجراءات الحكومية المتخذة لمواجهة إعصار دانيال

د: موسى عبدالحفيظ القنيدي

كلية القانون _جامعة مصراتة

المقدمة

فجر الحادي عشر من سبتمبر 2023م، ضرب إعصار دانيال الساحل الشرقي الليبي بعد أن مر بدول كاليونان وبلغاريا وتركيا، إلا أن ما خلفه من خسائر في الأرواح والممتلكات في الدول الثلاث لم يتعدَّ 10% مقارنة بما وقع في ليبيا، حيثُ تسبب الإعصار في خسائر مادية وبشرية كبيرة في مدن عديدة، منها: بنغازي والبيضاء وسوسة والمرج وشحات، لكن أكبرها كان في مدينة درنة بالتحديد.

تمثل كارثة انهيار السدين في وادي درنة إحدى أفظع الكوارث التي حدثت في تاريخ ليبيا الحديث؛ لأن الإعصار تسبب بطوفان من المياه جرف البيوت – الواقعة في خط الوادي المقابل الذي يعتليه السدان _ بسكانها نحو البحر الذي تقع المدينة على ساحله، ويشار إلى أن الطوفان كان نتيجة انهيار سدين يتوسطان مدينة درنة ويقسمها على شطرين ويصبَّ في البحر مباشرة.

لقد رافق الإعصار هطول كميات غزيرة من الأمطار، فاقت التوقعات الموسمية المعتادة؛ مما أدى لانهيار سدي مياه (سد أبي منصور وهو سد كبير يبعد حوالي 5 كيلومترات عن وسط المدينة، وسد درنة وهو سد صغير يحجب مياه الأمطار عن الوادي الذي يقع في شرق المدينة)، ويشار إلى أن السدين يقعان بطبيعة الحال في المناطق الأكثر ارتفاعا عن سطح الوادي والمدينة التي يقطنها السكان. ذلك الأمر تسبب في تجمع مياه الأمطار المصاحبة للإعصار بنسب كبيرة خلف السدين المرتفعين وسبب ضغطا كبيرا عليهما؛ مما أدى لانهيارهما، ليندفع طوفان مدمر باتجاه الوادي الذي يقطنه غالب سكان شرق المدينة، فجرف كل شيء في طريقه، بما في ذلك مئات البيوت والعمارات والطرق والمركبات والمحلات التجارية، حتى تحولت إلى أنقاض، ومسحت مرافق كاملة من على اليابسة، وقذفت بها مياه الطوفان مع السكان القاطنين بها إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط.

بدت المنطقة التي جرفتها مياه السدين بعد انهيارها – من خلال الصور والتقارير الإعلامية والتلفزيونية والزيارات الميدانية– وكأنها قد تعرضت للاستهداف بقنبلة ما أو طالها انفجار بأسلحة محظورة. وعلى وقع ذلك، استفاق المواطنون الذين لم يعلموا بالطوفان حتى وقت متأخر من مساء ليلة 12 سبتمبر 2023م على أخبار تفيد بوقوع أعداد مهولة من الضحايا بين موتى ومفقودين.

بواقع الحال، تكبدت المدينة إثر الكارثة خسائر مادية تقدر بالملايين، إن لم تكن بالمليارات. وخرجت معظم المرافق الحيوية في المدينة عن الخدمة، بما في ذلك شبكة الإنترنت والاتصالات، بالإضافة لدمار كبير تسبب في تقطع الطرق والجسور المؤدية للمدينة، مما عطل وصول الأخبار عبر الوسائل التقنية وعن طريق السكان الناجين على حد السواء. في هذا السياق، أشارت معلومات القاطنين بمنطقة الجبل الأخضر الذين يعرفون المنطقة ممن زاروها بعد الكارثة، أن قرابة 25% من المساحة الجغرافية لمدينة

درنة قد اختفى كليا، ودمر بشكل نهائي. وقدرت حكومة الوحدة الوطنية مساحة ما جرفه الطوفان بستة كيلو مترات مربعة (6 ك م2).

لا شك بأن ما حدث كان غير متوقع، وأكبر من قدرات دولة مزقتها النزاعات المسلحة على مدى عقد من الزمن كليبيا. يعيش البلد حالة انقسام سياسي (حكومي) مستمر، ووضعا استثنائيا منذ العام 2011م. وهو الأمر الذي زاد من حدة الكارثة وآثارها، وألقى بضلاله السيئة على المساعدات الإنسانية وجهود الإنقاذ بعد الكارثة. وعلى النقيض من ذلك، أبرز وأظهر الشعب الليبي موقفا موحدا صلبا في التماسك والوحدة، عندما هب من مختلف المناطق والمدن لتقديم يد العون والمساعدة للمدن والمناطق المنكوبة، ولم ينتظر تنسيقا حكوميا، أو إذنا من السلطات بالخصوص.

من المهم الإشارة إلى أن هناك العديد من العوامل التي أثرت على سرعة وفعالية الاستجابة من قبل السلطات قبل وأثناء وبعد الكارثة، لذلك سيركز هذا البحث على عاملين أساسيين يتصلان مباشرة بمسؤولية الحكومتين في شرق وغرب البلاد. ولهذا قد يحتاج الباحثون والقانونيون إلى إجراء تحقيقات ودراسات عديدة منفصلة لتسليط الضوء على كافة الأسباب التي أدت لقصور التعامل مع الأزمة. وعليه فإن البحث من خلال تتبع محطات ومراحل الإعصار الذي ضرب شرق ليبيا، وتحديدا مدينة درنة يجيب على تساؤلين مهمين:

- الأول: ما طبيعة التعاطي السياسي للسلطات الحاكمة في ليبيا مع ظروف الإعصار؟ وإلى أي مدى كانت هناك استجابة للكارثة وفقا للمعايير المتعارف عليها في هذا السياق؟
- الثاني: إلى أي مدى كانت هناك شفافية ووضوح فيما يتعلق بالمعلومات والبيانات للآثار التي خلفتها الكارثة؟ وكيف جرى استغلال عدم وجود جهة مسؤولة عن ذلك في ظل ضبابية المشهد العام؟

حتى لحظة كتابة هذا البحث لم تتوفر مصادر معلومات رسمية أو غير رسمية موثوقة يمكن الاعتماد عليها لإثراء البحث بالأدلة الأكاديمية المعتادة بشكل جيد، ولهذا فلقد تم الاعتماد في كتابة هذا البحث على عدد محدود من الإجراءات المعلن عن اتخاذها حكوميا، بالإضافة لبعض الكتابات والمقالات والتقارير لهيئات محلية ودولية وبعض المصادر الإعلامية.

وللوصول للنتائج المبتغاة من وراء هذا البحث، تم الركون للمنهج النقدي بالأخص للإجراءات المعلن عنها من قبل السلطات الحكومية لمواجهة الإعصار، بدءا من اللحظة التي أعلن فيها عن توجه إعصار دانيال صوب السواحل الليبية. بالإضافة إلى ذلك، لقد تطلب البحث المنهج التحليلي عند الحديث تحديدا عن المعلومات والبيانات ذات العلاقة بآثار إعصار دانيال.

المحور الأول

التسلسل الزمني لوقوع إعصار دانيال وحالة السدود بمدينة درنة

من النادر جدا أن تضرب السواحل الليبية حالة جوية كالتي تعرضت لها مدينة درنة في سبتمبر من العام 2023م، وفي وقت مبكر من الخريف، إلا أن تغيرات المناخ على ما يبدو قد ألقت بشكل واضح بضلالها، وتأثيراتها السلبية على الطبيعة الجوية التي تتميز بها ليبيا. وفي ظل انتشار الفساد المالي والإداري الذي تمت الإشارة إليه في عدة تقارير لديوان المحاسبة الليبي على مر السنوات الفائتة، وغياب سيادة القانون وانعدام القدرة على المحاسبة واللجوء للنظام القضائي والانقسام السياسي، وتعطيل مشاريع

البنى التحتية التي تشمل أعمال الصيانة الدورية للسدود، وعدم الاستعداد الجيد الناتج عن نقص الكفاءات المحلية في مجال إدارة الأزمات، بالإضافة لانعدام الكفاءات المتخصصة في إدارة الكوارث الطبيعية على الصعيد الحكومي، والتي خلفت جميعها آثاراً كارثية واضحة في شكل التعامل والتعاطي مع الإعصار وعواقبه والتعاطي معهُ.

تتميز مدينة درنة بشرق ليبيا بالطبيعة الجبلية، ويقسمها سد ترابي إلى نصفَين (شرق وغرب)، وشهدت على مدى 7 عقود ماضية حوادث فيضانات وسيول أكثر من مرة. في العام 1941م اجتاحت مدينة درنة فيضانات عنيفة عندما كانت خاضعة لسيطرة القوات الألمانية إبان الحرب العالمية الثانية، دون أن تتكشف أي حقائق أو معلومات دقيقة عن أعداد القتلى والخسائر. وبعد قرابة العقدين، وتحديدا في العام 1959م ضربت مدينة درنة مجددا سيول عارمة وفيضانات قوية خلّفت مئات القتلى والجرحى، وفقاً لما نقله (سابقاً) مراسل وكالة الأناضول في ليبيا عن المؤرّخ فرج داود الدراويش.

على إثر ذلك، وفي الفترة بين عامي 1961-1969م تم تشييد سد ركامي متوسط بارتفاع يتجاوز 65 مترا عبر مشروع نفذته شركة صربية باسمها Hidrotehnika (شركة إنشاءات يوغوسلافية في السبعينيات)، حيث أسهم السد الركامي في حجز المياه ومنع انسيابها نحو المدينة بقوة في فيضانات عامَي 1968 و1969م. عقب ذلك، أُجريت صيانة للسدّ في العام 1977م، ثمّ أعيدت صيانته بين عامي 1986-1987م، وشُيّد سدّ صغير آخر بارتفاع يزيد عن 40 مترا على الوادي لتعزيز حماية المدينة من الفيضانات. وفي ذات السياق أكد النائب العام في ليبيا أن إدارة السدود أبلغت في العام 1998م بوجود تشققات في السدين تستوجب أعمال صيانة فورية، وذلك وفق تقرير شركة استشارات إيطالية كلفتها السلطات الرسمية آنذاك، والتي أوصت حتى ببناء سد ثالث لحماية المدينة من أي سيول وفيضانات مستقبلية مفاجئة.

منذ العام 2002م لم تجر أي أعمال كشف أو صيانة دورية للسدين وفقا لتصريح عميد بلدية درنة (عبد المنعم الغيثي). في هذا الصدد، يشار إلى أن وجود عقد تم توقيعه بين جهاز تطوير المراكز الإدارية في ليبيا وشركة (أرسل للبناء) التركية في العام 2007م؛ لترميم السدود بمدينة درنة دون أن ينفذ، رغم استلام الشركة جزءا من مستحقاتها المالية المدرجة بالعقد. الشركة التركية كانت قد بدأت بعض الأعمال التحضيرية والاستعدادات الأولية لإنطلاق أعمال الترميم؛ لكنها توقفت وغادرت البلاد بعد الإطاحة بالنظام الحاكم في العام 2011م، وتدهور الحالة الأمنية في ليبيا، ولم ترجع أو تستأنف العمل حتى تاريخ كتابة هذا البحث.

وإيضاحا لحالة السدود في مدينة درنة، أكدت دراسة بحثية للأكاديمي عبد الونيس عبد العزيز عاشور صادرة عن مجلة جامعة سبها للعلوم البحثية والتطبيقية في العام 2022م أن النتائج الميدانية أظهرت الحاجة الفورية للصيانة الروتينية للسدود، وأوضحت أن المنطقة معرضة للخطر. كما ركزت على إيضاح العواقب الوخيمة على السكان والمدينة إن لم تحدث الصيانة. وأضافت بأن السكان يعيشون في منازل على طول الوادي، وأن الأمر يتطلب ويستدعي توعية المواطنين بمخاطر السيول المحتملة. وأوصت بضرورة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة والعاجلة لحمايتهم وضمان سلامتهم، دون أن يلقى ذلك أي صدى لدى السلطات الانتقالية الحاكمة في ليبيا، مما رفع من فاتورة وكلفة الخسائر.

في الخامس من سبتمبر من العام 2023م تشكلت عاصفة دانيال في حوض البحر الأبيض المتوسط، وتحولت في غضون أسبوع إلى ما يشبه إعصار ميديكان، ودخل سواحل الدولة الليبية (تحديدا وسطها وشرقها) يوم التاسع من سبتمبر 2023م. وفي

ذات الفترة تقريبا، عبرت مواقع إرصاد جوية كوكالة (World Weather Attribution) عن خطورة الحالة الجوية على الساحل الشرقي الليبي وإمكانية حدوث فيضانات مصاحبة للإعصار – أي قبل أسبوع تحديدا من وصوله للسواحل الليبية– ذلك يشير إلى العلم المسبق والمفترض لدى السلطات في ليبيا بمسار الإعصار والخطر المصاحب له، دون أن تتخذ الاحتياطات والتدابير اللازمة لتنبيه المواطنين أو حتى إجلائهم. وأوضحت الوكالة أنها أرسلت عبر البريد، وحذرت بالهاتف السلطات في ليبيا من احتمال حدوث الفيضان جراء الأمطار الغزيرة المتوقعة قبل 72 ساعة من الحادثة، وأوصت باتخاذ التدابير اللازمة خصوصا في الساحل الدرناوي.

وعند الساعة الرابعة مساء من يوم التاسع من سبتمبر 2023م، أصدر المركز الوطني للأرصاد الجوية في ليبيا (مقره الرئيس بمدينة طرابلس) تحذيرات بشأن التقلبات الجوية المصاحبة لإعصار دانيال، واكتفى بدعوة المواطنين لأخذ الحيطة والحذر الاعتياديين، دون أن يوضح المخاطر الفعلية، ولم يرفع سقف التحذيرات، ولم يطالب بإعلان حالة الطوارىء أو يدعو للإخلاء كإجراءات وقائية احترازية.

واستتبع ذلك الأمر حالة تخبط لدى جمعية الهلال الأحمر الليبي فرع درنة، ففي التاسع من سبتمبر 2023م أطلقت الجمعية تحذيرا لسكان مدينة درنة وضواحيها، على خلفية سوء الأحوال الجوية بسبب إعصار دنيال، ونبهت لإمكانية تشكل وحدوث فيضانات وسيول، وطالبت المواطنين بتوخي الحيطة والحذر والالتزام بعدم الخروج من بيوتهم. بعد مضي 5 ساعات تقريبا من هذا التحذير، أوضح بيان آخر لجمعية الهلال الأحمر الليبي أن الأحوال الجوية السيئة متوقع أن تدوم ليومين، وناشد الأهالي بضرورة إخلاء عدة مناطق في مدينة درنة بسبب الأخطار المحتملة. هذا التخبط أربك المدنيين، دون أن يكون لهم الوقت الكافي والمناسب للمغادرة. وإلى جانب ذلك أظهرت مقاطع فيديو وصور تم تداولها عبر وسائل الإعلام المختلفة وقوف بعض من سكان مدينة درنة على طرفي الوادي لمشاهدة تدفق المياه في الساعات الأولى لبدء تأثير الإعصار قبل أن يحصل الطوفان، ويهدم كل ما في طريقه، وهو ما يؤكد عدم المعرفة والدراية بالمخاطر المتوقعة.

ولعل من الجيد الإشارة إلى إلى أن دولة ليبيا تفتقد لجهاز أو إدارة خاصة بالأزمات والطوارىء، ومعظم الجهات المعنية تكتفي بأعمال المراقبة فقط بوسائل وأدوات تقليدية، وإصدار بيانات متتالية. بالإضافة إلى التخريب والدمار الذي تعرضت له مقار بعض الجهات ذات العلاقة كالمركز الوطني للاستشعار عن بعد. وما يلزم التنبيه إليه في هذا الإطار، هو الإهمال المستمر من قبل السلطات الحكومية في ليبيا لبرامج نظم المعلومات الجغرافية سواء في مرحلة التخطيط والبناء أو حتى في إدراة الأزمة، مع الإشارة إلى أن الكثير من البيوت والمحلات التي جرفها الطوفان تم بناؤها من قبل المواطنين محاذية لمسار الوادي بالمخالفة للقانون.

المحور الثاني

التعاطي الحكومي مع إعصار دانيال (التدابير والإجراءات)

حتى يسهل تتبع وفهم الإجراءات المتخذة من قبل السلطات في ليبيا، لابد من التذكير بأن السلطات الحالية تتمثل في: حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبدالحميد الدبيبة المعترف بها دوليا والتي سحب منها مجلس النواب الثقة، والحكومة الليبية برئاسة أسامة حماد التي كلفها مجلس النواب، والمدعومة من قبل قائد القوات المسلحة خليفة حفتر، والمجلس الرئاسي برئاسة محمد المنفي

الذي جيء به عن طريق الاتفاق الأممي الذي وقع في جنيف في أكتوبر 2020م، والمجلس الأعلى للدولة (استشاري) وهو ما يشكل مع مجلس النواب السلطة التشريعية في ليبيا منذ تاريخ توقيع اتفاق الصخيرات في ديسمبر 2015م.

إن ما ينبغي التأكيد عليه بداية هو أن حكومتين في بلد واحد أمر لا يمكن تصوره، ولا يتوقع نجاحهما في تسيير الشؤون العامة للبلد حتى في ظل حالة استقرار، فما بالك بوضع استثنائي، وأزمة انقسام فعلي تعيشها ليبيا منذ العام 2011م. ذلك الأمر مع غياب الخبرات الفنية، وتواضع القدرات البشرية، ومحدودية الإمكانيات اللازمة عمق من آثار الإعصار بدرجة كبيرة.

في السابع من سبتمبر 2023م أصدرت الحكومة الليبية بشرق ليبيا القرار رقم 71 لسنة 2023م، وشكل بموجبه " لجنة عليا للطوارئ والاستجابة السريعة" من ستة عشر عضوا، لكنها افتقدت للفاعلية والعمل الحقيقي، حيث لم تكن قادرة على اتخاذ التدابير الوقائية لتلافي أي طارئ قد يسببه الإعصار. بالإضافة لعدم تصدرها للمشهد بالقدر الذي يتناسب وحجم الكارثة. وإن كان إصدار القرار قبل وصول العاصفة يعد مؤشرا ودليلا على إمكانية تجنب آثارها أو الحد منها على الأقل، ولكن النتيجة كانت صفرية. اللجنة المشار إليها ضمت في عضويتها كلاً من: رئيس مجلس الوزراء كرئيس للجنة، وعضوية كل من: وزراء الداخلية، والصحة والموارد المائية والحكم المحلي والأشغال العامة والكهرباء، والطيران ووزير الدولة لشؤون رئيس الحكومة، بالإضافة لمستشار الأمن القومي لرئيس مجلس الوزراء، ورئيس لجنة إعادة الإعمار ومندوب عن النيابة العامة، ومندوب عن جهاز المخابرات العامة، ورئيس غرفة عمليات القوات البرية'' القيادة العامة'' ورئيس أركان الـــــوحدات الأمنية'' القيادة العامة''، ورئيس جهاز الأمن الداخلي.

لقد كان من المفترض أن تعمد اللجنة المشكلة إلى التعبئة العامة مباشرة من الساعات الأولى، والبقاء في حالة انعقاد مستمر ودائم، إل أنها انتظرت حتى يوم التاسع من سبتمبر للخروج في مؤتمر صحفي حضره كل من وزير الصحة والداخلية والموارد المائية والطيران المدني. يشار إلى أن اللجنة غلب عليها الطابع العسكري لا الفني، وغاب عن عضويتها خبراء في الكوارث، ورئيس جمعية الهلال الأحمر الليبي، وإدارة السدود. ولعل ما يدعو للدهشة والاستغراب هو رئاسة أسامة حماد رئيس الحكومة الليبية بالشرق للجنة التي قام بتشكيلها تحسبا للإعصار، وصار رئيسا في ذات الوقت للجنة المعنية بإعادة الإعمار. وفي مقابل ذلك، شكلت حكومة الوحدة الوطنية فريقا للطوارئ والاستجابة السريعة بالعاصمة طرابلس، والذي ظل يعمل بعيدا عن أماكن وقوع الكارثة، ولم يلتأم أو يجتمع إلا بعد انهيار السدين ووقوع الطوفان. وفي ذات السياق، شكل قائد القوات المسلحة العربية الليبية خليفة حفتر غرفة طوارئ عسكرية للتعامل مع تداعيات الإعصار، ونصب ابنه صدام على رأسها.

ذلك الأمر أدى إلى التدافع فيما يمكن تسميته سباق المؤتمرات الصحفية الذي عملت كل لجنة مشكلة على محاولة القيام به، تسويقا إعلاميا ومحاولة إيصال رسالة مفادها (مسيطرون متحكمون في المشهد)، والواقع أن ذلك أسهم في تشتيت الجهود، وغلبت العشوائية على القرارات والإجراءات المتخذة على المستوى الميداني.

لقد اتسم المشهد السياسي منذ اللحظة الأولى لوصول الإعصار بالضبابية، ولم تدفع الكارثة الطبقة السياسية الحاكمة في البلاد لتجاوز خلافاتهم، بل عمدت كل حكومة على استغلال أزمة الإعصار، ومحاولة كسب شرعية من خلالها. ويمكن أن يلخص

المشهد في حكومة بالغرب تملك المال والشرعية الدولية، دون القدرة في العمل على الأرض، وأخرى في الشرق تحكم بالأرض ولها سيطرة محدودة ماليا دون شرعية.

إضافة إلى ذلك، عمد أنصار كل فريق سياسي عبر القنوات الإعلامية وصفحات وسائل التواصل الاجتماعي إلى تبادل الاتهامات بخصوص المتسبب في الكارثة، ومحاولة كل طرف التنصل من المسؤولية القانونية عن الخسائر التي وقعت وتسبب بها الإعصار. إن حالة الصدمة والذهول التي أصابت الحكومتيين في الشرق والغرب بعد انهيار السدين تحولت لصراع على مستوى الإجراءات والتدابير اللاحقة عن أزمة الإعصار. وفي الوقت الذي كان ينتظر فيه الليبيون طلب التدخل والمساعدة الخارجية، أظهر قطبا الحكومتين ما يمكن وصفه قدرة وإدارة على المواجهة بكل تفاصيلها، وهو ما نفاه لاحقا حجم العجز وضعف إمكانيات البحث عن العالقين تحت الركام، والمفقودين وانتشال الجثث من أعماق البحر.

وإلى أبعد من ذلك، التزم مجلس النواب الليبي حالة الصمت بداية، قبل أن يقرر عقد جلسة طارئة في الرابع عشر من سبتمبر 2023م، وهو ما يوضح حجم اللامبالاة وعدم الاهتمام أو الاكتراث بما وقع، في حين لم يعلق المجلس الأعلى للدولة على الكارثة إلا بعد قرابة أسبوع على وقوعها، فلم يشهد الأسبوع الأول من الكارثة – وهو الفترة الأساسية المطلوبة للتعامل مع الكارثة لإنقاذ الأحياء تحت بعض المباني المحطمة – أية مؤتمرات صحفية تحوي أية تفاصيل واضحة حول خطط التعامل مع الأزمة أو ممن مخول بإدراة الأزمة من الناحية التقنية، وظل عامة الناس في حالة عدم معرفة ودراية كاملة بكافة المعلومات (عدد الأموات ، عدد المفقودين ، عدد الأحياء والناجين، عدد فرق الإنقاذ، أماكن تواجد النازجين ، أماكن توزيع المساعدات ...إلخ).

لقد تدخل المجلس الرئاسي على خط الأزمة عندما أوضح بأن الكارثة تتجاوز حدود إمكانيات دولة ليبيا، معلنا الحداد في البلاد لمدة ثلاث أيام ودرنة مدينة منكوبة. وناشد المجتمع الدولي بضرورة التدخل العاجل والمساعدة. وما يدعو للاستغراب في هذا السياق هو أن إعلان درنة مدينة منكوبة تم من ثلاث أجسام رئيسية (الحكومتان والمجلس الرئاسي) وهو ما يوضح حجم التنافس والصراع، وكأن الحديث يتعلق بثلاثة بلدان لا بلد واحد. وتجدر الإشارة إلى أن حكومة الوحدة الوطنية أعلنت في قرارها رقم 392 لسنة 2023م كل البلديات التي تعرضت للفيضانات والسيول مناطق منكوبة، دون أن يتم تسمية البلديات المعنية أو تذكر بالقرار، ودون إيضاح أو تفسير معنى (منكوبة).

لقد أربكت وعطلت الإجراءات المتزامنة وغير المنظمة للحكومتين وعطلت تدفق المساعدات الإنسانية والطبية ودخول فرق الإنقاذ للمناطق المتضررة، فتواصل المجتمع الدولي مع حكومة الوحدة الوطنية المعترف بها أمميا اصطدم برغبة القوى الفاعلة في شرق ليبيا (الحكومة الليبية + القيادة العامة للقوات المسلحة) في الاستفادة من الأزمة وإصرارها على ضرورة التنسيق التام معها. وتتجلى مظاهر تلك الاستفادة في إظهار السيطرة والتحكم في الوضع الميداني بما يفسح مجال التواصل مع الهيئات الدولية وحكومات البلدان التي أعلنت عن استعدادها لتقديم كل أشكال الدعم، بالإضافة إلى تعزيز موقفها في أي مفاوضات مستقبلية بخصوص الأزمة السياسية ومستقبل الانتخابات المنتظرة في ليبيا.

الحقيقة أن ما وقع أشبه بصراع خفي كان يدور بين الحكومتين للتحكم في القرار على الأرض، تحديدا فيما يتعلق بالإنفاق المالي، ورغبة كل طرف في السيطرة وتقديم نفسه كعامل رئيسي متحكم على جهود الإغاثة وإعادة الإعمار لاحقا. ذلك التنافس

أسهم في عدم القدرة على تقييم الموقف البيئي والإنساني وحتى الطبي وفق أسس تسهم في الوصول لاستجابة سريعة ناجعة وفعالة لمواجهة الكارثة.

التخبط السياسي ظهر جليا حتى على مستوى السلطات المحلية، فعميد بلدية درنة عبد المنعم الغيثي صرح بأن التنسيق مع المحامي العام يوم التاسع من سبتمبر 2023م قد تم بالتوصل لاتفاق بضرورة إخلاء المدنيين عن المدينة تحسبا للإعصار، متحدثا عن تفويض السلطات الأمنية والعسكرية بالخصوص. وعلى إثر ذلك عمدت وزارة الداخلية بالحكومة الليبية إلى إعلان حظر تجول في مدينة درنة، بدلا عن الإخلاء الذي تحدث عنه وزير الطيران المدني دون أن يتم أو يجري، ما يثير تساؤلات عن أسباب عدم القيام بذلك. وهو ما يبرهن ويؤكد على عدم وجود تكتيك وإستراتيجية جدية للتعامل مع الإعصار، وبالأخص عمليات إخلاء المواطنين من المناطق المهددة بفيضانات عنيفة.

وفي ذات السياق، اكتفى ممثل القيادة العامة للقوات المسلحة بلجنة الطوارىء بالتصريح عن استعداد القوات العسكرية للمشاركة إذا طلبت الحكومة منها ذلك، بدلا عن الانتشاري الفوري في هكذا حالات استثنائية عاجلة. وكرد فعل على ماوقع، أقال رئيس الحكومة الليبية بشرق ليبيا أسامة حماد عميد وأعضاء المجلس البلدي لمدينة درنة وأحالهم للتحقيق، وجاء ذلك وفق ما اتضح بناء على قرار وزير الحكم المحلي بحكومته رقم 60 لسنة 2023م الذي قضى في مادته الأولى بالآتي (يحل بموجب هذا القرار المجلس التسييري لبلدية درنة).

امتد الصراع بين الحكومتين ليشمل الملف المالي، حيث سارعت كل حكومة في إطلاق دعوات إعادة الإعمار للمناطق المتضررة من الإعصار، وهو ما دفع الأمم المتحدة للمطالبة بآلية موحدة لقيادة إعادة إعمار المدينة الساحلية التي دمرها الإعصار. وعلق رئيس بعثة الدعم للأمم المتحدة في ليبيا عبد الله باثيلي (المستقيل) على ذلك بالقول إن مثل هذه الآلية مطلوبة وسط "مبادرات أحادية ومتنافسة" من قبل الجهات الفاعلة والمؤسسات الليبية بشأن إعادة إعمار مدينة درنة وغيرها، وحث السلطات الليبية المتنافسة وشركائها الدوليين على تسهيل إنشاء الآلية الموحدة لضمان "الشفافية والمساءلة". وفي ذات الإطار، ركز الأمين العام للأمم المتحدة خطابه في الجمعية العامة على تأكيد أن الفساد والظلم والحروب وعدم العدالة الاجتماعية هي الأسباب التي أدت لهذه الخسائر الفادحة في الأرواح.

ولم يقف التنافس السياسي عند هذا الحد، بل حاولت كل حكومة تصدير نفسها للرأي العام المحلي والدولي على أنها اللاعب رقم (1) على الأرض في كل ما يتعلق بالأزمة. ويمكن أن يوصف التعاطي السياسي مع ظروف الأزمة بالهزلي، خاصة عندما عمد رئيس الحكومة الليبية بشرق ليبيا في السادس عشر من سبتمبر 2023م إلى تقديم واجب التعزية لدولة مالطا في وفاة أحد طواقم فرق إنقاذها، الأمر الذي دفع وزير الداخلية بحكومة الوحدة الوطنية للقيام بالتعزية أيضا، وهو ما نفاه وفنده رئيس الوزراء المالطي بتغريدة على تويتر أوضح فيها سلامة كل أفراد طاقم الإنقاذ المالطي.

وفي مساء اليوم الثالث بعد الكارثة، شهدت مدينة درنة بالقرب من مسجد الصحابة مظاهرات واحتجاجات نددت بالفساد والظلم وسوء الخدمات، مع مطالبات بالتحقيق والمحاسبة وإسقاط الأجسام السياسية الحاكمة. وتلي ذلك قطع الاتصالات

والانترنت عن مدينة درنة مما أربك فرق الإغاثة الإنسانية، وأخذت تخبطاً بين الإعلاميين والصحفيين من حيث ضرورة المغادرة أو البقاء. واتهمت أطراف محلية في شرق ليبيا حكومة الوحدة الوطنية بتغذية المظاهرات ودعمها رغبة في تحقيق مكاسب سياسية.

من جانب آخر، أظهرت الزيارة التي قام بها رئيس أركان الجيش المصري لشرق ليبيا في اليوم الثاني مباشرة بعد الكارثة، واستقباله من قبل قائد القوات المسلحة خليفة حفتر أن الأطراف السياسية ليست وحدها التي ترغب في السيطرة على المشهد العام، فحتى السلطات العسكرية استخدمت الاستجابة للكارثة والإشراف على وصول المساعدات الإنسانية لبسط السيطرة على عمليات الإغاثة، والتحكم في توجيه المساعدات. ولعل زيارة خليفة حفتر لمدينة درنة وتعطيل وإيقاف كل الأعمال الإنسانية الإغاثية وفرق الإنقاذ أظهرت رغبة كل الأطراف في ممارسة الوصاية واستغلال الأزمة للدعاية والكسب. ونتيجة لذلك نددت بعض الأصوات المقربة من حكومة الوحدة الوطنية والقنوات الإعلامية بشكل التدخل الذي تم بسبب طبيعة وعدد الآلات التي قدمت برًّ لمدينة درنة، معتبرين ذلك أشبه باحتلال واستغلال الفرصة التي وصفوها (بالمواتية).

وفي هذا الصدد، ذكر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، أن السلطات الليبية رفضت في الثاني عشر من سبتمبر 2023م دخول فريق تابع للمنظمة الدولية كان من المقرر أن يتوجه إلى مدينة درنة للمساعدة في مواجهة أسوأ كارثة في تاريخ البلاد المعاصر.

وبدلا من تركيز الحكومتين المتنافستين جهودهما على إنقاذ العالقين والبحث عن المفقودين وضمان استمرارية تدفق الإغاثة، عمد كل منهما إلى توجيه التهم إلى الآخر عن المسؤول عن حادثة انهيار السدين وحدوث الفيضانات، وسط مطالبات محلية بضرورة التحقيق في الكارثة. ذلك الأمر دفع المستشار النائب العام في ليبيا إلى زيارة مدينة درنة في الخامس عشر من سبتمبر 2023م معلنا تشكيل فريق تحقيق في حادثة انهيار السدين، وكارثة الفيضانات، متعهدا بسرعة إعلان النتائج وملاحقة المسؤولين.

وفي الخامس والعشرين من سبتمبر 2023م أعلن مكتب النائب العام أن سلطة التحقيق حركت الدعوى الجنائية ضد 16 مسؤولا عن إدارة مرفق السدود في ليبيا؛ لتقصيرهم ومسؤوليتهم المباشرة عن كارثة انهيار السدين. وإن كانت إجراءات مكتب النائب العام في ليبيا مبشرة وتدعو للتفاؤل، إلا أنه يلاحظ عليها أنها لم تطل مسؤولي وقيادي الصف الأول، وهناك خشية بأن يتم التضحية ببعض الشخصيات وتحميلها كل المسؤولية دون غيرها. وفي هذا السياق، برزت أصوات محلية تدعو لإجراء تحقيق دولي في الكارثة، وهو ما لقي استغراب المستشار النائب العام في ليبيا في مؤتمر صحفي أجراه في طرابلس في الثالث من اكتوبر 2023م على هامش الإعلان على مؤتمر العدالة الجنائية، قائلا بأن خبراء التحقيق بمكتبه قادرين على القيام بالمهمة الموكلة لهم، ولا ضرورة ولا حاجة خارجية لذلك حتى الآن. هذا ويشار إلى أن أهم الشخصيات التي أوقفت بموجب تحقيقات مكتب النائب العام في ليبيا شملت كل من: عميد بلدية درنة، رئيس هية الموارد المالية السابق والحالي، مدير إدارة السدود السابق والحالي، رئيس قسم تنفيذ مشروعات السدود والصيانة، رئيس قسم السدود بالمنطقة الشرقية، ورئيس مكتب الموارد المائية بمدينة درنة.

على مستوى المسؤولية، لابد من التفرقة بين أزمة انهيار السدين، وأزمة التعاطي الحكومي بالتدابير والإجراءات قبل وأثناء وبعد الإعصار. فالمسؤول عن الأزمة الأولى كل الأجسام السياسية التي مرت على السلطة في ليبيا منذ العام 2011م، وحتى ما

قبلها، لعدم الالتزام بشكل دوري ببرامج الصيانة والكشف والمتابعة. في حين أن المسؤول عن الأزمة التانية هي الحكومة الليبية وحكومة الوحدة الوطنية باعتبارهما سلطتي أمر واقع، بالإضافة إلى السلطات السياسية الأخرى والأطراف العسكرية من ورائهما.

بخلاصة واضحة يمكن القول إن تفادي كل الخسائر التي خلفها إعصار دانيال أثناء اجتياحه مدينة درنة كانت ممكنة لو كان هناك استعداد جيد وإرادة صادقة، ومسؤولون ذوو مسؤولية في ظل العلم المسبق بتفاصيل الإعصار، ونوجز في ذلك أهم الملاحظات التالية: عدم اتخاذ القرارات والإجراءات في وقتها المناسب، بطء ف تنفيذ التدابير المعلن عنها وقلة الكفاءة، محدودية خبرة الكوادر البشرية ولا معرفة بأدوات وطرق إدراة الأزمات والطواريء، تضارب في الجهتين المصدرة للقرارات وعدم القدرة على تنفيذها أحيانا، ولا خطط أو برامج وقائية أو احترازية فاعلة، مع التأكيد على أن كل التدابير والتحركات طغى عليها الطابع العشوائي دون تنظيم أو ترتيب ولم تكن وفق منهج أو أسلوب إدارة الأزمات المتعارف عليه (التخفيف من حدة الكارثة، الاستعداد للكارثة، الاستجابة للكارثة، التعافي من الكارثة).

المحور الثالث

المعلومات والبيانات غير الدقيقة وإعصار دانيال

تصاحب الأوضاع الاستثنائية أينما وقعت غزارة في المعلومات غير الدقيقة والمضللة. ويتضاعف الأمر عندما لا تضمن السلطات الحكومية الحق في الحصول على المعلومة، أو تعرقل استمراية تدفقها بشكل انسيابي إلى المواطنين وللجهات الإعلامية، و لعل ما يجب التنبيه عليه بداية هو أن دولة ليبيا تفتقر إلى إحصائيات وبيانات رسمية في ما يتصل بمختلف القطاعات والمجالات، ورغم مصادقة الدولة على العديد من الاتفاقيات الدولية، لا قانون يضمن الحق في الحصول على المعلومة للمواطنين. كما أن العديد من الإجراءات لا تنشر بشكل رسمي أو حتى دوري، ويبدو ذلك متعمدا.

منذ اللحظات الأولى للكارثة درات معظم المعلومات المضللة وغير الدقيقة حول الخسائر الحقيقية التي تسبب بها الإعصار والفيضانات التي اجتاحت مدينة درنة تحديدا وأسباب ذلك، بالإضافة إلى ضبابية الوضع الجوي والصحي والبيئي للمدينة عقب الكارثة. ذلك سمح لوسائل التواصل الاجتماعي والقنوات الإعلامية باستغلال الوضع والتلاعب بكل بالأرقام والبيانات. وقد ساعد على ذلك تعدد الأطراف السياسية والجهات المسؤولة في الميدان عن الاستجابة بفاعلية للكارثة. وتدفق مواطنين من كل المناطق والمدن الليبية وصحفيين صوب مدينة درنة دون أن تكون هناك أي سيطرة أو جهة مسؤولة عن إدارة الكارثة.

وما يؤكد ويدعم ذلك، نشر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في ليبيا بعد مضي أسبوع على الكارثة إحصائية بأعداد القتلى والجرحى، وأوضح بأنه وفقًا للهلال الأحمر الليبي فقد خلفت الفيضانات غير المسبوقة ما يقرب من 11,300 قتيل وأكثر من 10,100 آخرين في عداد المفقودين في مدينة درنة. وهو ما اضطر لتعديله وتغييره بعد مؤتمر صحفي قام به وزير الصحة في حكومة شرق ليبيا، حيث أكد أن وزارة الصحة في الحكومة الليبية وثقت 3252 حالة وفاة في درنة بسبب الفيضانات المدمرة، واصفا أرقام الوفيات التي أبلغت عنها الأمم المتحدة – والتي نقلتها عن الهلال الأحمر الليبي كما قالت – بغير الدقيقة، لقد أثار تعديل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في ليبيا بيانه بخصوص إحصائيات الخسائر موجة من الانتقادات. ذلك الأمر الذي دفع المتحدث باسم جمعية الهلال الأحمر الليبي توفيق الشكري إلى إبداء استغرابه من الزج باسمهم نافيا تصريحهم بأية أرقام. وفي ذات الإطار، قالت منظمة الصحة

العالمية بأن الفيضانات غير المسبوقة خلفت 3958 قتيلاً وأكثر من 9000 مفقود، ويبدو أن التأثير السياسي ألقى بدوره على ما يمكن أن يوصف بحرب المعلومات،

في مقابل ذلك، حدد تحليل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إحصائيات أضرار الكارثة ب 876 مبنى مدمرًا، و3,100 مبنى متضررًا في درنة؛ 37 مبنى مدمرًا و3565 مبنى متضررًا في سوسة؛ 125 مبنى مدمراً و100 مبنى متضرراً في البيضاء. بالإضافة إلى احتمالية تضرر 20 ألف مبنى إضافي في مدن بنغازي والبيضاء والشحات. أما الفريق الحكومي التابع لحكومة الوحدة الوطنية قدّر في السادس عشر من سبتمبر 2023م المباني المدمرة كليا (891)، المباني المدمرة جزئيا (211)، أما المباني التي غمرتها المياه فاقت (390).

حرب المعلومات راجت حتى وصل الأمر للحديث عن أن انهيار السدين كان مفتعلا، على خلفية ما قاله بعض سكان مدينة درنة عن سماعهم صوتا أشبه بالانفجار وقع لحظة انهيار السدين، وفي هذا السياق، ادعى مدير مكتب الإعلام بهيئة الرقابة الإدارية في ليبيا بأن تفجير السدين بمدينة درنة قد تم بصاروخين من دون صوت، متهما مصر بالوقوف وراء التفجير، وهو ما دفع إدارة الهيئة إلى إيقافه عن العمل وإحالته للتحقيق، واعتذر لاحقا عن ذلك مؤكدا على عدم شفافية من نقل له وأخبره بذلك.

وسقطت عدة محطات فضائية محلية ودولية في فخ الشائعات والزيف والتضليل، حيث نقلت معلومات غير دقيقة عن حصيلة الوفيات وأعداد المفقودين وأخبار لا صحة لها وصور ومقاطع فيديو على أنها لمدينة درنة وقت الإعصار تبين عدم مصداقيتها لاحقا. وهو ما أكده ما تم رصده من قبل الهيئة العامة لرصد المحتوى الإعلامي في ليبيا. كما أن الشائعات بخصوص إخلاء مدينة درنة خوفا من انتشار الاوبئة والأمراض انتشرت وتم تداولها على المستوى الشعبي وحتى الإعلامي، وهو ما وضع المتضررين في حالة من الشك والتردد، ما سمح لبعض الأطراف بإثارة الأقاويل حول وجود نوايا خفية لترديد **ذلك**. وفي ظل هذه الفوضى، ادعت صحيفة لاستامبا الإيطالية في أواخر سبتمبر 2023م رواج تجارة الأعضاء بالضحايا، وولادة سوق سوداء في مدينة درنة المنكوبة، وهو ما نفاه بشكل كامل رئيس المنظمة الوطنية لدعم التبرع بالأعضاء في ليبيا محمود أبودبوس، قبل أن تتراجع الصحيفة عن ما ادعته، وتقوم بحذف الخبر من موقعها الإلكتروني.

معدل الشائعات والأخبار الزائفة راج أكثر عندما قطع الإنترنت والاتصالات عن مدينة درنة بعد ثلاثة أيام من الكارثة، وتضاربت المعلومات بشأن طلب السلطات في شرق ليبيا من الصحفيين والإعلاميين المغادرة الفورية. في هذا السياق، علق وزير الطيران المدني في الحكومة الليبية هشام أبوشكيوات على ذلك بالقول: إن العدد الكبير للصحفيين يربك عمل فرق الإغاثة ويعرقله. وفي ذات الإطار، أوضح عدد من الصحفيين والأعلاميين عدم توفر المعلومات الدقيقة رغم أن إدارة الأزمات تفترض بلورة سياسية لنقطة اتصال ناجعة. ولم تتمكن عشرات الطواقم الصحفية الأجنبية من الوصول للمناطق المنكوبة وحتى من دخول الأراضي الليبية؛ لعدم توفر جهة اتصال موحدة تمنح التراخيص الضرورية.

من جانب آخر، ظلت الحقائق المرتبطة بأعداد النازحين والمفقودين غير ظاهرة ولا دقيقة. فبعض الإحصائيات غير الرسمية يتم تداولها دون معرفة مصداقيتها عن أكثر من 10000 مفقود تحت الركام وفي أعماق البحر، وتزداد صعوبة التحقق من ذلك في ظل تحديات كبيرة تواجه فرق التعرف على الجثث. وفي ما يتعلق بالنازحين، خرجت مئات العائلات صوب مدن الغرب والشرق

الليبي في أوضاع إنسانية صعبة وحاجة ماسة للمساعدات والتأهيل النفسي، دون أن تتوفر إحصائيات رسمية نهائية عن أعدادهم بالخصوص، خاصة وأن استقبالهم وترتيب أوضاعهم قد تم عبر فرق شبابية إغاثية تطوعية بحتة.

كما راجت الشائعات حول تهديد كارثة بيئية لمدينة درنة على خلفية تحلل الجثث واختلاط آبار مياه الشرب بمياه الصرف الصحي، وأعلن عن تسجيل أكثر من 100 حالة تلوث مياه الشرب عبر المركز الليبي لمكافحة الأمراض، وتعالت أصوات ودعوات تنادي بضرورة إخلاء مدينة درنة من السكان، لكن اللجنة الدولية للصليب الأحمر لم تشجع على هذه الخطوة، ونفت طلبها بإخلاء المدينة، وشددت على أن الجثامين لا تشكل خطرا ولا تعد سببا في تفشي الأمراض. ولعل ما يستدعي التنويه لهُ هي جهود المنصة الجيومكانية الوطنية لإدارة وتتبع آثار دنيال، حيث أظهرت إحصائياتها الآتي: 4300 وفاة، 3777 مفقود، 43.421 نازح، 1500 مبنى مدمر، 4900 مبنى متضرر، 5 جسور مدمرة، مع الإشارة إلى أن هذه الإحصائيات يتم تحديثها بشكل دوري.

المحور الرابع: الاستنتاجات البحثية من التدابير والإجراءات الحكومية المتخذة لمواجهة إعصار دانيال

يتبين من خلال ما تقدم أن السلطات الحاكمة أخفقت في التخفيف من حدة آثار الإعصار، واتسمت إجراءاتها بالتذبذب. كما أن الانقسام السياسي عمق من جراح الضحايا وأخر جهود الإنقاذ والإغاثة. التخبط في التدابير المتخذة لمواجهة الإعصار لم يقتصر على المستوى المحلي فقط، بل امتد ليطال المنظمات الدولية ووحدة الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة التي لم تكن قادرة على تقييم الآثار المتوقعة بصورة دقيقة، وتعديل بيانها بخصوص أعداد الضحايا والمفقودين أعطى انطباعا سلبيا. كما أن غياب مصدر رئيس للمعلومات والبيانات سمح لوسائل الإعلام المحلية والدولية وبعض صفحات وسائل التواصل الاجتماعي باستغلال ذلك وتقديم أرقام وإحصائيات وصور لا علاقة لها بالمطلق بما تعرضت له مدينة درنة. ويمكن تلخيص أهم الاستنتاجات في النقاط الآتية:

أ. الفشل في اتخاذ تدابير وقائية، كإجلاء السكان قبل وصول الإعصار، التي كانت ستسهم في حماية المدنيين وإنقاذ العديد من الأرواح، والتأثير الكبير للانقسام السياسي على جهود الإنقاذ وفرق الإغاثة الإنسانية المحلية والدولية، واستغلال بعض الأطراف المحلية للآثار التي خلفها الإعصار في جني مكاسب سياسية.

ب. عدم جدية التحذيرات الجوية المحلية وضبابية تقييم الإعصار ومخاطره على السكان.

ت. بطء تنفيذ الإجراءات المعلن عنها من الأطراف السياسية الحاكمة، وتخبطها في اتخاذ القرار السياسي السليم في الوقت الصحيح.

ث. عدم التعاطي بمهنية وشفافية مع الآثار التي خلفها إعصار دانيال. وغياب وجود جهة واحدة مسؤولة عن الإحصائيات والأرقام، فلا مصادر معلومات موثوقة ولا قاعدة بيانات متوفرة أو متاحة. إضافة إلى المتاجرة بأعداد الضحايا وفشل الأطراف السياسية في الاستجابة السريعة للتخفيف من حدة الإعصار.

ج. عدم القدرة على تقييم الاحتياجات بشكل فعال بما يتناسب مع الضحايا والخسائر، والتأخر في طلب المساعدة الأقليمية والدولية، وسيادة طابع العشوائية والفوضى على جهود الإغاثة.

ح. الهبة الشعبية لإنقاذ المدينة ووحدة الصف للشعب الليبي كانت السمة الأبرز والنقطة الإيجابية الأهم من وراء الإعصار.

وفي ختام البحث يمكن التوصية بالتالي:

1. ضرورة إنشاء جهاز للكوارث والأزمات والطوارىء، بعيداً عن الاستقطابات السياسية.
2. تقييم عام للجهود والتدابير المتخذة للاستفادة منها، وتصميم خطط وقائية.
3. تدريب قوات محلية على عمليات الإنقاذ والإغاثة، وتوفير كل الإمكانيات والأدوات اللازمة لذلك.
4. إعادة إعمار المدينة وفق أسس عملية شفافة ومعايير دولية تأخذ في الحسبان طبيعة المنطقة والمخاطر المحيطة، والمتوقعة.
5. الملاحقة القانونية للمسؤولين عن الكارثة وإنهاء مظاهر الفساد والإفلات من العقاب.
6. تصميم برامج قصيرة وطويلة الأجل للدعم النفسي والإنساني لضحايا الكارثة.

المصادر والمراجع

- **اللغة العربية**

1. قرارات ذات صلة بكارثة درنة، الموقع الإالكتروني لحكومة الوحدة الوطنية، متاح عبر الرابط التالي: https://gnu.gov.ly/our-decisions/
2. المؤتمرات الصحفية لفريق الاستجابة والطوارىء التابع لحكومة الوحدة الوطنية، متاحة من خلال منصة حكومتنا على الفيس بوك، https://www.facebook.com/HAKOMITNA/videos?locale=ar_AR
3. المؤتمرات واللقاءات الصحفية والإجراءات المتخذة من قبل الحكومة الليبية، متاح على الصفحة الرسمية للفيس بوك، https://www.facebook.com/MidiaGovLibyan/videos
4. إجراءات وزيارات بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا متاحة على الرابط التالي: https://unsmil.unmissions.org/ar/search/node/%D8%AF%D8%B1%D9%86%D8%A9
5. محمد الكيلاني، آلاف القتلى في زالزال المغرب وفيضان ليبيا، من المسؤول الحقيقي عن هذه الكارثة، عربي بوست، 2023.09.20م، متاح على الرابط التالي: https://arabicpost.net/opinions/2023/09/20
6. كارثة درنة، على من تقع المسؤولية السياسية، المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، 3 اكتوبر 2023، متاح على الرابط التالي: https://lcsms.info/the-derna-disaster-who-bears-the-political-responsibility
7. تقارير ومنشورات الهيئة العامة لرصد المحتوى الإعلامي بخصوص رصد انتهاك القنوات والمحطات الفضائية للمعايير المهنية، متوفرة على صفحة الفيس بوك الخاصة بالهيئة: https://www.facebook.com/gammc.net
8. المنصة الجيومكانية الوطنية لإدارة وتتبع آثار دانيال، متاحة عبر الرابط التالي: https://gisly.maps.arcgis.com

- **English Language**

1. Gordon Woo, Counterfactual perspective on the Derna flood disaster, Risk Management Solutions, UNDRR, 28 September 2023, Available at: https://www.preventionweb.net/news/counterfactual-perspective-derna-flood-disaster?fbclid
2. Libya: Flood Response Humanitarian Update (As of 3 October 2023), Situation Report, UNOCHA, 4 Oct 2023. Available at : https://reliefweb.int/report/libya/libya-flood-response-humanitarian-update-3-october-2023-enar?fbclid
3. UN Libya Envoy Urges Unified Derna Flood Response, Voanews (Associated Press), October 03, 2023 .Available at :https://www.voanews.com/a/un-libya-envoy-urges-unified-derna-flood-response

4. Ruth Michaelson, Libya floods: warlord using disaster response to exert control, say observers, The Guardian, 17 Sep 2023, Available at : https://www.theguardian.com/world/2023/sep/17/ibya-floods-derna-warlord-khalifa-haftar-libyan-national-army?fbclid
5. Nadda Osman, Libya floods: Derna's women 'invisible' as needs neglected in aftermath, Middle East Eye, 3 October 2023. Available at : https://www.middleeasteye.net/news/libya-floods-derna-women-invisible-needs-neglected-aftermath?fbclid